ملخص مقـــال

ايرادات ليبيـــا من النفط

السيد وليم د. أوبراين *

ان الغاية من هـذا المقال هى تبيان الايرادات الفعلية التى تحصـل عليهـا ليبيا من النفط ومعدل نمو هذه الايرادات وحصة البلاد من كل برميل من النفط المنتج والطريقة المتبعة فى حساب دفعات الشركات .

لم تكن ايرادات الدولة من النفط حتى عام ١٩٦١/٦٢ تزيد على خمسـة بالالف من مجموع الايرادات وقد ارتفعت خلال ذلك العام الى حوالى ٨٪ من مجموع الايرادات نتيجة لبدء شركة اسو فى خريف عام ١٩٦١ بعمليات الانتـاج والتصدير .

ان فوائد البلاد المادية من قطاع النفط لا تقتصر على ما تحصل عليه الحكومة بصورة مباشرة من شركات النفط العاملة ، وانما تتعدى ذلك الى ما تنفقه شركات المقاولات التى تعمل بعقود لحساب شركات النفط والضرائب والرسوم الجمركية التى تدفعها هذه الشركات واجمالى ما تدفعه جميع الشركات العاملة فى قطـاع النفط الى عوامل الانتاج المحلية . غير ان موضوع هذا المقال يقتصر على مـا تدفعه الشركات صاحبة الامتياز الى الحكومة على شكل ايجارات وعوائد امتياز وضرائب اضافية .

لقد زاد ايراد ليبيـا فى المتوسط من كل برميل من النفط الخـام المنتـج والمصدر من ٦٤ سنت خلال عام ١٩٦٢ الى حوالى ١٠١ سنت فى عام ١٩٦٨ أو

* مدير قسم الضرائب بشركة اسـو ستاندرد ليبيا

بمقدار ٥٥٪ ويختلف ايراد الدولة من برميل النفط بالنسبة لكل شركة نظرا لاختلاف تكاليف الانتاج والكثافة وغيرها . ويمكن القول ان ايراد ليبيا من برميل النفط المصدر يزيد عن ايراد أى بلد فى الشرق الاوسط نظرا لقربها من من السوق الأوربية .

وفيما يلى نورد بعض الاسباب التى أدت الى زيادة ايراد ليبيا من كل برميل من النفط الخام .

١ = ان الشركات الحاصلة على امتياز تدفع رسم مبدئى قدره ١٠٠ جنيه ليبى عن كل ١٠٠كم٢ من الاراضى التى تقع ضمن مناطق امتيازها وبعد ذلك تقوم بدفع ايجار سنوى يتزايد مع مرور الزمن .

٢ = ان الشركات صاحبة الامتياز فى حال اكتشاف النفط تلتزم بدفع رسوم امتياز تعادل ١/٨ النفط المنتج أو جزء من ذلك بصورة عينية اذا رغبت الحكومة ، غير أن الحكومة الى الآن لم تقم بتحصيل رسوم الامتياز بصورة عينية بل حصلت على ١٢ر٥٪ من قيمة النفط المنتج على أساس السعر المعلن ناقصا النفط الذى تستعمله الشركة فى عملياتها .

٣ = تقوم الشركات العاملة بدفع ضرائب ارباح الى الحكومة بنسبة ٥٠٪ وهذه الضرائب تؤلف حصيلتها حوالى ١٢٥ مليون جنيه ليبى فى عام ١٩٦٦ .

ان نصوص قانون البترول الليبى لعام ١٩٥٥ كانت متحررة وبصالح الشركات الحاصلة على امتياز الى حد بعيد فقد اوجب القانون على كل شركة تحصل على امتياز دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع ايجار لا يزيد عن ٢٥٠٠ جنيه عن كل ١٠٠ كم٢ طيلة مدة الامتياز كما نص على ان تكون رسوم الامتياز بمقدار ١٢ر٥٪ من قيمة النفط المنتج محسوبة على أساس السعر الفعلى الذى يباع به النفط . ومن أجل تحديد الدخل الخاضع لضريبة الدخل اجاز القانون طرح تكاليف الانتاج والخسائر واستهلاكات المصروفات الرأسمالية بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ سنويا فى الفترة التى تسبق تصدير النفط وبنسبة ١٠٪ من بدء أعمال التصدير . وقد نص القانون على الاختيار بين طرح علاوة استنفاد سماها « اعانة اضافية » بنسبة

٢٥٪ من الدخل الاجمالى بعد طرح المصروفات الجارية وبعد استهلاك جميع المصروفات الرأسمالية عدا المصروفات المنفقة على الاصول الثابتة بنسبة ٢٥٪ سنويا اذا كان قد جرى صرفها فى السنوات التى سبقت البدء بتصدير النفط وبنسبة ٥٪ اذا كان جرى صرفها فى الفترة التى تلت البدء بتصدير النفط . كما سمح للشركات بترحيل خسائرها لمدة عشر سنوات .

الا ان هذا القانون قد جرى تعديله فى عام ١٩٦٢ أى بعد سنة من البدء فى تصدير النفط وألغيت التعديلات الصادرة آنئذ كثيرا من البنود التى تأتى بصالح الشركات وزادت فى ايجار الاراضى بعد السنة السادسة عشرة . فبموجب هذه التعديلات سوف يزداد ايجار أراضى الامتيازات الاولى فى عام ١٩٧٠ الى ٣ر٥٠٠ جنيه ليبى لكل ١٠٠كم٢ وفى عام ١٩٧٥ الى ٥٠٠٠ جنيه ليبى عن كل ١٠٠كم٢ وتأثير هذه الزيادة يقتصر على الامتيازات غير المنتجة اما الامتيازات المنتجة فان هذه الزيادة لا تؤثر عليها نظرا لان الايجارات تطرح من قيمة رسوم الامتياز بالنسبة لها .

وقد بدء فى عام ١٩٦٢ فى اعتماد الاسعار المعلنة لتعيين دخل الشركات ورسوم الامتياز بدلا من عن اعتماد الاسعار الفعلية ولكن سمح للشركات بطرح خصم بيع كتكاليف تسويق من أصل الدخل الاجمالى .

وكان من جملة التغييرات التى أحدثتها تعديلات عام ١٩٦٢ ابطال علاوة الاستنفاذ الى جانب عدم السماح بطرح خسائر ونفقات سنة معينة قبل البدء بعمليات التصدير من دخل السنة الاولى التى يحدث خلالها ربح ونصت على توزيعها على فترة تتراوح بين عشرة وعشرين سنة حسب نوعية النفقات ، كما حددت استهلاكات رأس المال الذى جرى تكوينه قبل بدء تصدير النفط بعشرة بالمائة وبالنسبة لرأس المال الذى جرى تكوينه بعد البدء فى تصدير النفط بخمسة بالمائة . وقد سمحت التعديلات بطرح نفقات الانتاج المباشرة والضرائب المباشرة ولم تسمح بطرح الضرائب التى تدفعها الشركات الى الدول الاجنبية والغرامات والفوائد والنفقات التنظيمية .

ومن جراء هذه التعديلات ارتفع ايراد الدولة عن كل برميل نفط بكثافة ٤٠ من ٤١ سنت الى ٦٢ سنت أى بحوالى ٥٠٪ .

وفى عام ١٩٦٥ أجريت تعديلات أخرى تقضى بتقنين الاتاوة أو رسوم الامتياز ووضع حد لهبوط السعر المعلن للبرميل وذلك بالسماح بطرح خصم تسويق قدره نصف سنت للبرميل وخصم مئوى قدره ٥ر٧٪ من السعر المعلن فى عام ١٩٦٥ و ٥ر٦٪ فى عام ١٩٦٦ بالاضافة الى خصم قدره حوالى ربع سنت فى عام ١٩٦٦ مضروبا بدرجات الكثافة للنفط الزائدة على ٢٧ درجة وذلك عوضا عن السماح للشركات بطرح ٤٨سنت كتكاليف تسويق. وعلى ذلك فان ايراد الدولة أصبح يتراوح بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من الارباح المقدمة على أساس الحد الادنى وبالتالى اصبح معدل ايراد الدولة من البرميل الواحد حوالى ٩١ سنت . وقد وافقت الشركات على اعادة النظر فى هذه التخفيضات من السعر المعلن على ضوء الاحوال السائدة فى السوق ومركز النفط الليبى المتوقع فى المستقبل . ونتيجة لأزمة الشرق الاوسط فى صيف ١٩٦٧ وافقت الشركات على حذف التخفيض النسبى بصورة مؤقتة وبالتالى أصبح ايراد ليبيا من البرميل الواحد حوالى دولار تقريبا .

ان تطور ايرادات النفط فى ليبيا قد جرى بشكل فائق ففى خلال فترة ستة سنوات ارتفع ايراد البلاد من النفط من لا شىء الى ما يقارب ١٤٠ مليون وقد جرى هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حجم الانتاج وارتفاع الايراد من البرميل وقد قامت الشركات فى التنقيب والبحث عن النفط نظرا لكون الفرص مواتية فى ليبيا أكثر من الاماكن الاخرى، والمشكلة التى يجب مواجهتها فى الوقت الحاضر تتلخص فى حصول الدولة على حصتها العادلة من الارباح للبرميل مع استمرار حصول رأس المال الموظف على ايراد معقول نظرا لان رأس المال الاستثمارى يتجه عادة الى الاماكن التى يحصل فيها على ايراد ممتاز مع أخذ عامل المخاطرة بعين الاعتبار.